PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

المحور الأول: إطار مفاهيمي.

(1) تعريف القانون وبيان خصائص القاعدة القانونية.
(2) صلة القانون بالقواعد الاجتماعية.
(3) أنواع القواعد القانونية.
(4) فروع القانون.

المحور الثاني: مصادر القانون.

(1) التشريع.
(2) مبادئ الشريعة الإسلامية.
(3) العرف.
(4) القانون الطبيعي وقواعد العدالة.
(5) القضاء.
(6) الفقه.

المحور الثالث: نطاق تطبيق القانون.

(1) تطبيق القانون من حيث الأشخاص.
(2) تطبيق القانون من حيث المكان.
(3) تطبيق القانون من حيث الزمان.

PDF-XChange Editor Click to BUY NOW! www.tracker-software.com

المحور الأول: الإطار المفاهيمي.

أهداف المحور: بعد هذا المحور يصبح الطالب قادرا على :

- التمييز بين المصطلحات المختلفة لمصلح "قانون".
- تقديم تعريف للقانون/ استيعاب خصائص القاعدة القانونية.
- القدرة على تمييز أنواع القواعد القانونية وكذا تمييزها عن غيرها من القواعد الاجتماعية.
- تحديد فروع القانون المختلفة.

1) تعريف القانون وبيان خصائص القاعدة القانونية.(الدرس رقم01).

أ) تعريف القانون.

- الأصل اللغوي لكلمة "قانون": هو يوناني وتعني العصا المستقيمة للدلالة على النظام الثابت.

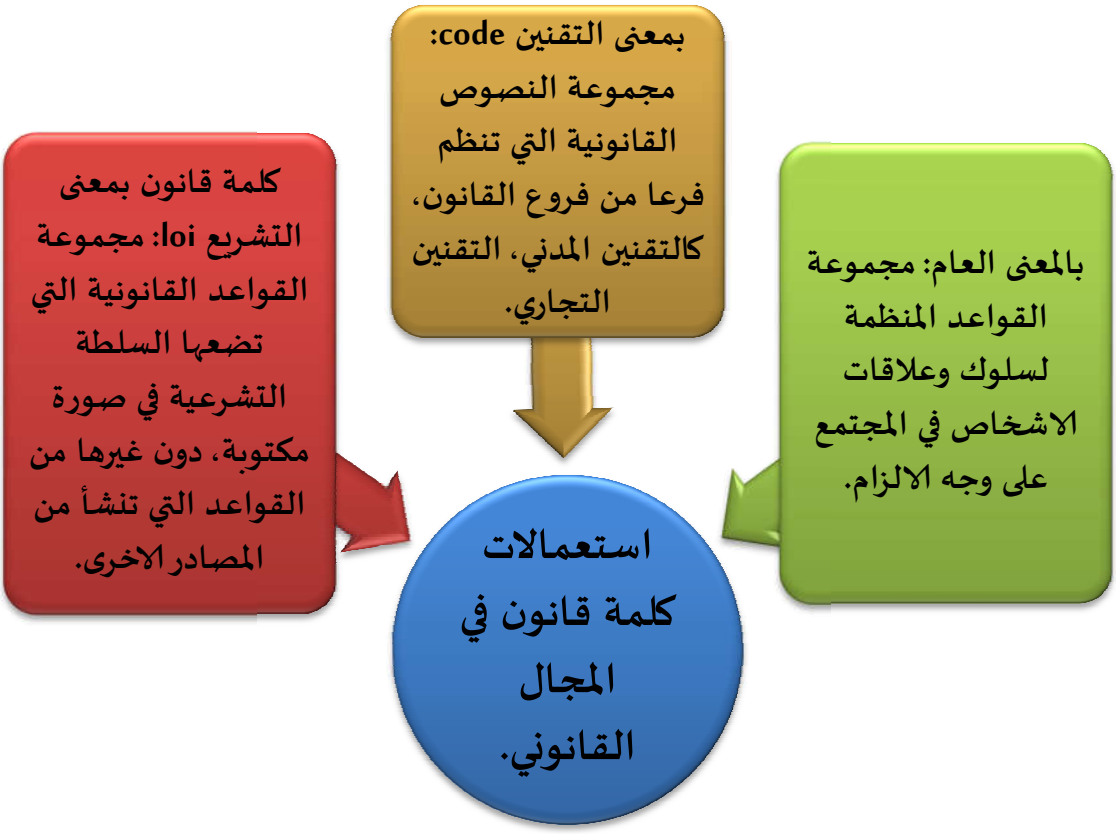

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

ب) خصائص القاعدة القانونية.

القاعدة القانونية قاعدة سلوك تحكم الروابط: لأنها تنظم سلوك الاشخاص وعلاقاتهم في جميع المجالات، بهدف تحقيق التوازن والتوفيق بين المصالح المتباينة.

القاعدة القانونية ملزمة مقترنة بجزاء: اي ان القاعدة القانونية ليست مجرد نصيحة او توصية يمكن للفرد ان يأخذ بها او ان يتركها، ويتم ضمان هذه المسألة عن طريق الجزاء المرتبط بهذه القاعدة، ويختلف هذا الاخير بحسب طبيعة القاعدة في حد ذاتها (جنائي/ اداري او مدني). وكذلك فإن هذا الجزاء يجب ان يوقع بواسطة الهيئات الرسمية المخولة بذلك قانونا.

القاعدة القانونية عامة ومجردة: اي ان الحكم الذي تتضمنه ليس خاصا بشخص معين بالذات/ اشخاص معينين بذواتهم او واقعة محددة، وانما تطبق على كل من تتوفر فيه شروط الفرض. وهذه الخاصية تبقى صحيحة سواء كانت القاعدة القانونية موجهة الى كافة الاشخاص او الى فئة معينة او الى شخص واحد على شرط ان تكون له صفة، مثلا القاعدة القانونية الموجهة الى رئيس الجمهورية، او تلك الموجهة الى احد الوزراء او مدير جامعة.

PDF-XChange Editor Click to BUY NOW! www.tracker-software.com

2) صلة القانون بالقواعد الاجتماعية. (الدرس رقم02).

أ) القانون والدين.

المعيار/ القاعدة.	القانون.	الدين.
من حيث المضمون.	_ القانون يقتصر بصورة رئيسية على قواعد المعاملات.	_ الدين أوسع نطاقا من القانون. (يشمل قواعد العبادات وقواعد الأخلاق وقواعد المعاملات).
من حيث الغاية.	_ غاية القانون واقعية (يهدف إلى المحافظة على النظام في المجتمع).	_ غاية الدين مثالية. ويمتد إلى ما يدور في نفس المرء من نوايا، ويحاسب عليها.
كم حيث الجزاء.	_ يقرر جزاءات حالة تطبق بمجرد مخالفة أحكامه.	_ تقرر جزاءات عاجلة وأخرى آجلة.

ب) القانون والأخلاق.

المعيار/ القاعدة.	القانون.	الأخلاق.
من حيث المضمون.	_ القانون يركز على واجبات الشخص نحو غيره، وهي ما يشترك فيها مع الأخلاق. (مثلا تجريم الاعتداء على النفس والعرض والمال). _القانون قد ينظم مسائل لا ترتبط بالأخلاق رعاية وتحقيقا لمصلحة المجتمع (قواعد المرور مثلا).	_ تؤثر في الأخلاق الفلسفة ، وهي الوسع نطاقا من القانون (تتضمن واجبات الشخص تجاه نفسه/ واجبات الشخص تجاه غيره).
من حيث الغاية.	_ غاية القانون واقعية وهي المحافظة على النظام في المجتمع.	_ غاية الأخلاق مثالية، تهدف إلى تربية الإنسان والسمو به إلى أقصى درجة ممكنة من الكمال

PDF-XChange Editor Click to BUY NOW! www.tracker-software.com

		النفسي.
من حيث الجزاء.	_يقرر جزاءات حالة تطبق بمجرد مخالفة أحكامه.	_يتعلق الجزاء في مخالفة قواعد الأخلاق إلى تأنيب الضمير واستهجان المجتمع.

ت) القانون والمجاملات.

المعيار/ القاعدة.	القانون.	المجاملات.
من حيث المضمون.	_ القانون لا يأخذ المجاملات بعين الاعتبار وإنما تتعلق قواعده بتنظيم العلاقات تنظيما موضوعيا، يطبق على كل من تتحقق فيه الشروط.	_ وهي العادات والتقاليد التي على درج المجتمع على إتباعها (التهنئة/ التعزية/ تبادل الزيارات...). _ يتبعها الناس اختيارا.
من حيث الغاية.	_ غاية القانون واقعية وهي المحافظة على النظام في المجتمع.	_ غاية المجاملات هي توثيق العلاقات بين الأفراد وتعزيز صلة الرحم إلى حد كبير.
من حيث الجزاء.	_يقرر جزاءات حالة تطبق بمجرد مخالفة أحكامه.	_يتعلق الجزاء في مخالفة قواعد المجاملات إلى استهجان المجتمع والمعاملة بالمثل.

3) أنواع القواعد القانونية.(الدرس رقم 03).

من حيث سلطة الأفراد في الخضوع لها.	
القواعد الآمرة: هي القواعد التي يجب اتباعها، و لا يجوز مخالفتها أو الاتفاق على عكسها.	القواعد المكملة: هي القواعد التي يجوز الاتفاق على مخالفة مقتضياتها، على شرط عدم مخالفتها للنظام العام والآداب العامة.
من حيث الغرض.	
القواعد الموضوعية: هو مجموعة القواعد القانونية التي	القواعد الإجرائية: هي مجموعة القواعد التي تضع

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

تنظم الأحكام الموضوعية لمجال محدد، ويطبق مباشرة على الواقعة، سواء لتنظيم المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة. مثلا القانون المدني، القانون الجنائي، القانون التجاري.	الإجراءات اللازمة لتطبيق القانون، مثلا قانون الإجراءات المدنية والإدارية، قانون الإجراءات الجزائية.

4) فروع القانون. (الدرس رقم 04).

القانون العام: هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين، يكون احدهما أو كلاهما أصحاب سلطة وسيادة، ويتصرفون بناء على ذلك.

- **القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام):** مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول في زمن السلم وزمن الحرب، وعلاقاتها بالمنظمات الدولية، وهذه الأخيرة بعضها
- **القانون العام الداخلي:** مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تقوم بين الدولة/ احد فروعها (بوصفها صاحبة سلطة وسيادة) وبين الأشخاص (طبيعيين _الاشخاص المعنوية الخاصة)، ومثالها: القانون الدستوي/ القانون الداري/ القانون المالى...

القانون الخاص: هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين لا يتصرف أي منهما بصفة السلطة والسيادة (سواء تعلق الأمر بأشخاص معنوية خاصة أو عامة). على ذلك.

يشمل القانون الخاص:

1- القانون المدني.
2- القانون التجاري.
3- القانون البحري.
4- قانون العمل...

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

المحور الثاني: مصادر القانون.

أهداف المحور: بعد هذا المحور يصبح الطالب قادرا على:

- تحديد المقصود بمصدر القاعدة القانونية.
- السلطة المخولة قانونا بوضع التشريع في الجزائر، والمراحل المختلفة التي يمر عبرها النص القانوني حتى يصبح ساري المفعول.
- المصادر الاحتياطية وفقا للقانون الجزائري. والزاميتها القانونية.

(الدرس رقم 05) / ج1،

نطاق هذا المحور يتعلق بدراسة المصادر وفقا لترتيب ورودها بنص المادة 01 من القانون المدني الجزائري: "يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها، فإذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة".

1) التشريع.

1- **المقصود بالتشريع:** يقصد بالتشريع القواعد القانونية المدونة من السلطة المختصة بذلك بمقتضى الدستور وفقا لإجراءات معينة.

2- أنواع التشريع.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

أ) التشريع الاساسي (الدستور).

التعريف.

يعتبر القانون الاسمى في الدولة، يحدد نظام الحكم فيها، والمباديء الاساسية التي تقوم عليها، ويحدد الهيئات والمؤسسات العامة فيها واختصاصاتها، مجموعة الحقوق والواجبات التي تمتع بها الافراد فيها. طرق وضع الدستور،

طرق وضع الدستور.

- اسلوب المنحة: ينشأ الدستور في هذه الحالة بالارادة المنفردة للحاكم او الملك، ومثاله: الدستور المصري لسنة 1923.
- اسلوب الاستفتاء الشعبي: يوكل الامر في وضع الدستور الى جمعية عامة لكن لايكفي ذلك، حيث يجب ان يوافق عليه الشعب عند عرضه عليه.
- اسلوب الجمعية التأسيسية: يقوم الشعب بانتخاب نواب عنه للقيام بوضع وثيقة الدستور، يكون هو الغرض الوحيد لهذه الجمعية.
- اسلوب التعاقد: ينشأ الدستور وفقا لهذا الاسلوب بناء على ثورة ضد الحاكم ، واجباره على مجموعة من المطالب تعتبر هي الدستور، ومثاله الدستور العراقي لسنة 1925.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

ب) التشريع العضوي.

التعريف: هو مجموعة القواعد المكتوبة التي تتولى تنظيم الاحكام العامة الواردة في الدستور.

خصائص التشريع العضوي.

من حيث المصدر: يصدر عن البرلمان (السلطة التشريعية الاصلية). وفقا لنص المادة 140 الدستور.

من حيث الاجراءات: تتم المصادقة عليه بالاغلبية المطلقة للنواب وبأغلبية اعضاء مجلس الامة.

من حيث الرقابة الدستورية: يخضع لرقابة وجوبية قبلية من طرف المجلس الدستوري قبل اصداره.

ت) التشريع العادي.

التعريف: هو مجموعة القواعد القانونية التي تقوم السلطة التشريعية بوضعها اساسا، في حدود اختصاصها المبين في الدستور. وفقا لنص المادة 139 من الدستور.

اجراءات وضع التشريع العادي.

1_ مرحلة الاقتراح: وفقا لنص المادة 143 الدستور، لكل من الوزير الاول او رئيس الحكومة حسب الحالة، والنواب واعضاء مجلس الامة حق المبادرة بالقوانين.

2_ مرحلة المناقشة والتصويت: ويتم ذلك وفقا لأحكام المادة 143/2 دستور، والمواد 144 و 145 دستور.

3- مرحلة الاصدار: ويتم ذلك وفقا لأحكام المادة 148 و 149 دستور.

4- مرحلة النشر: حتى يصبح القانون ساري المفعول في مواجهة الكافة يجب نشره في الجريدة الرسمية، وذلك وفقا لأحكام المادة 04 من القانون المدني.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

ث) التشريعات الاستثنائية: القاعدة العامة ان تختص السلطة التشريعية بوضع القوانين، ولكن يرد على هذه القاعدة استثناءات تمكن السلطة التنفيذيها من وضع القانون، وان كانت في حالات معينة.

1_ تشريعات الضرورة: وفقا للمادة 97 دستور.

2_ حالة شغور المجلس الشعبي الوطني.

3_ خلال العطلة البرلمانية يعد اخذ راي مجلس الدولة وفق م 142 دستور.

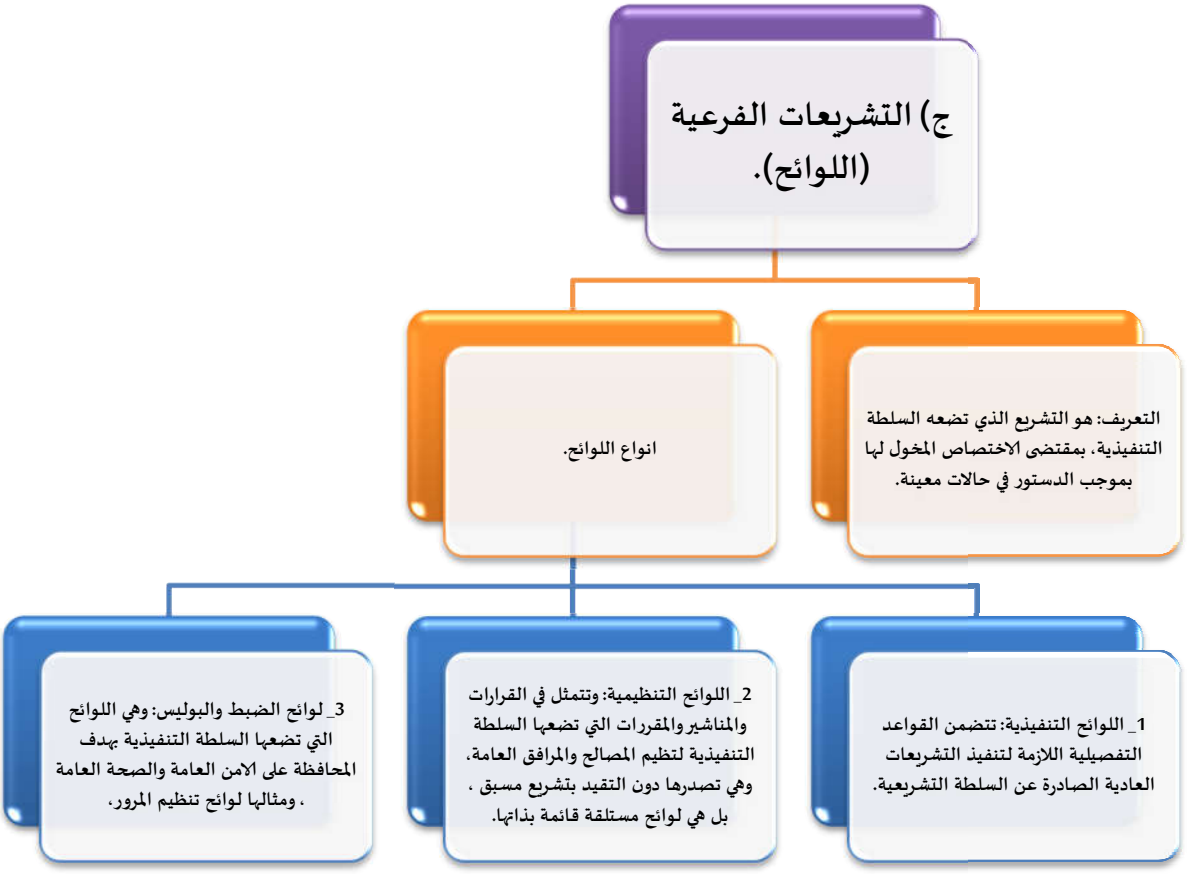

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

2) مبادئ الشريعة الإسلامية.

تعتبر مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرسمي الاحتياطي الأول في القانون الجزائري، ويتم اللجوء إليها عند غياب النص التشريعي كما سبق الإشارة إليه أعلاه، ويقصد بها المبادئ العامة أي تلك المتفق عليها بلا خلاف بين المذاهب، وبالتالي لا يلجأ القاضي إلى المسائل التفصيلية التي يكون فيها الاختلاف بين المذاهب.

وفي هذا الشأن يجب الإشارة إلى أن مبادئ الشريعة الإسلامية مجسدة في قانون الأسرة الجزائري، ويستمد أحكامها منه بالنسبة لجميع المسائل بالمقارنة مع بقية فروع القانون.

3) العرف. (المصدر الرسمي الاحتياطي الثاني).

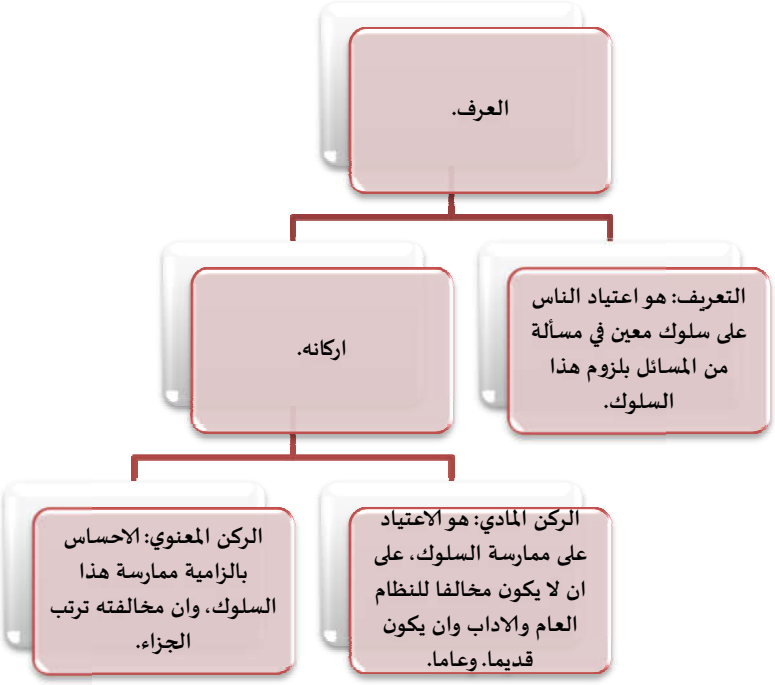

4) مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة. (المصدر الرسمي الاحتياطي الثالث).

ويقصد بها مجموعة القواعد التي يستخلصها من طبيعة العلاقات الاجتماعية بصرف النظر عن الزمان والمكان، وبالتالي يلجأ إليه القاضي في حالة عدم تمكنه من استخراج القاعدة من العرف.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

المصادر التفسيرية للقانون.

الفقه.	القضاء.
والمقصود به الاجتهاد الفقهي وهو مجموع الدراسات التحليلية بخصوص القانون الوضعي، فالهدف من هذه الدراسات الوقوف على مكامن الضعف والفراغ بخصوص قضايا معينة وهي مصادر تفسيرية ليس لها قيمة إلزامية لكن لها أهميتها وكثيرا ما تؤخذ بعين الاعتبار من طرف المحاكم خلال فض النزاعات، كما يعتمد المشرع عليها لتعديل قوانين معينة كما أن لجان التعديل تضم من بينها بعض الفقهاء عادة.	ويقصد به مجموعة الأحكام التي تصدر من المحاكم، أي مجموع ما يستنبط من استقرار أحكام المحاكم على إتباعها على كافة القضايا التي تتولى النظر فيها.

المحور الرابع: نطاق تطبيق القانون/ الدرس رقم 04.

1) نطاق تطبيق القانون من حيث الأشخاص.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

2) نطاق تطبيق القانون من حيث المكان.

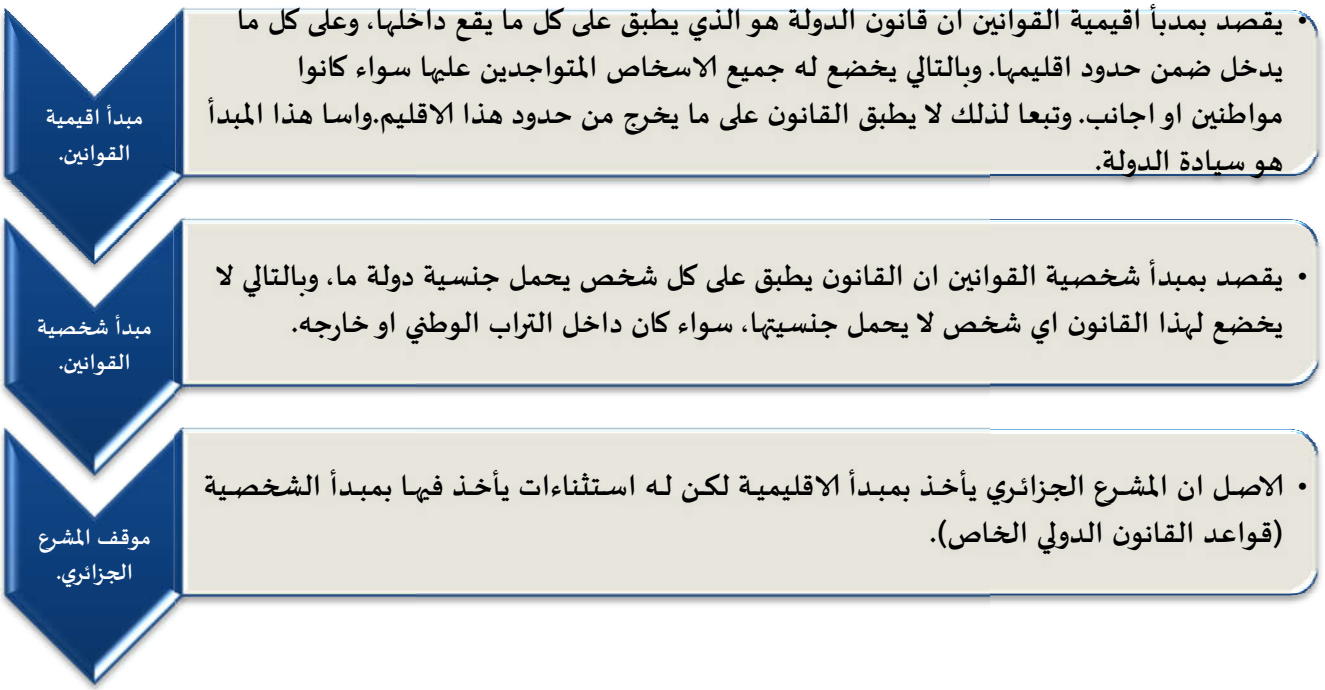

3) نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان.

تطبيق القانون من حيث الزمان: يعني أنه بمجرد بدء سريان قاعدة قانونية جديدة مكان قاعدة قانونيّة أخرى، فإنّ أحكام القانون الجديد تصبح سارية من يوم نفوذها، ويتمّ توقف تطبيق القانون القديم ابتداء من لحظة إلغائه، فكل منهما قد يكون في ظله مراكز ووقائع قانونية محددة، وقد يؤدي تطبيقها إلى تنازع بين القوانين.

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

أ) إلغاء القاعدة القانونية.

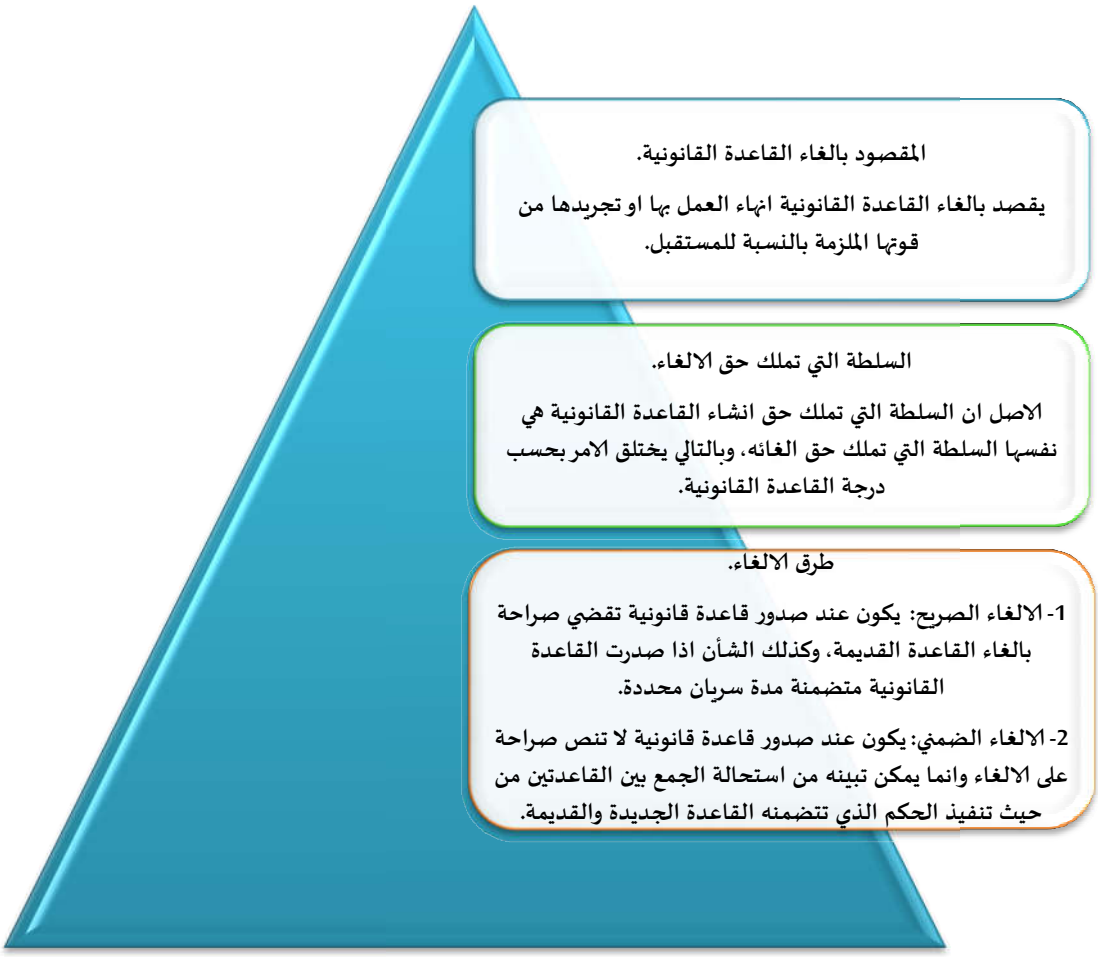

ب) تنازع القواعد القانونية من حيث الزمان.

يثور الإشكال بشأن هذه المسألة عندما يحكم مسألة واحدة عدة قواعد قانونية، وان كانت هذه المسألة لا تثير أي أشكال إذا كان التصرف قد انشأ وتم تنفيذه في ظل نفس القانون القديم، أي قبل بدء سريان القاعدة الجديدة، وبالتالي نطاق هذه النقطة يتعلق بالتصرفات التي تستمر في تنفيذها ويصدر قانون جديد من المفروض أن ينظمها بأحكام أخرى. ويحكم هذه المسألة مبدأين:

1- **مبدأ عدم رجعية القوانين:**

PDF-XChange Editor
Click to BUY NOW!
www.tracker-software.com

يقصد به أن القاعدة القانونية تبدأ في السريان على الوقائع التي تشملها منذ بدء نفاذها، وبالتالي لا تأثير لها على ما وقع في الماضي من علاقات كانت قبل هذه القاعدة، وفي هذا الشأن تنص المادة 02 من القانون المدني: " لا يسري القانون إلا على ما يقع في المستقبل ولا يكون له اثر رجعي..."، لكن ترد على هذا المبدأ عدة استثناءات:

أ. النص الصريح على رجعية القوانين.
ب. القوانين الجنائية الأصلح للمتهم.
ت. القوانين التفسيرية.

2- مبدأ الأثر المباشر أو الفوري للقانون:

يقصد بهذا المبدأ أن كل قانون بمجرد أن يصدر ويصبح نافذا يطبق تطبيقا مباشرا، لكن الاستثناء على هذا المبدأ أن القانوني يظل ساري المفعول رغم صدور قانون جديد ظله وظلت قائمة في ظل القانون الجديد، وكذلك الشأن بالنسبة لكل ما يحكم المسألة من حيث الانقضاء والآثار.